مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر بعض خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الطوعي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. يحيى عبد الرحمن، د. رولى ديك، سارة خلدون شما
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5112
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر بعض خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الطوعي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

الدكتور يحيى عبد الرحمن *

الدكتورة رولى ديك **

سارة خلدون شما ***

(تاريخ الإيداع 15/ 11/ 2017. قُبِل للنشر في 5/ 3/2018)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، واختبار أثر خصائص الشركة على هذا الإفصاح. لتحقيق هدف البحث فقد جُمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من القوائم السنوية والمواقع الالكترونية للشركات المدروسة لعام 2015. تم قياس المتغير التابع والذي يعبّر عن مستوى الإفصاح الطوعي باستخدام مجموعة من مؤشرات الإفصاح تتضمن: معلومات عامة، استراتيجية الشركة، حوكمة الشركة، الأداء المالي، المعلومات غير المالية، معلومات النظرة المستقبلية، الموظفين، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، إدارة المخاطر، الزبائن والموردين. وقد اختبرت الدراسة ثلاثة خصائص للشركات كمتغيرات مستقلة وهي: حجم الشركة، عمر الشركة، ونوع القطاع. تم استخدام البرنامج الإحصائي EViews 8 في تحليل البيانات، وقد تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أن الشركات تفصح بالمتوسط عن 39% من بنود الإفصاح الطوعي، كما أظهرت نتائج الانحدار أن لحجم الشركة أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الطوعي، في حين أن الشركات التي تعمل في قطاع البنوك وقطاع العقارات تكون أقل احتمالاً للإفصاح الطوعي. أما بقية المتغيرات فلم يكن لها أثراً معنوياً.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الطوعي أو الاختياري، خصائص الشركة، سوق أبو ظبي للأوراق المالية

* مدرّس في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** مدرّسة في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*** طالبة دراسات عليا (ماجستير) في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. بريد إلكتروني: saraaa-2009@live.com

Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

The Impact of Some Firms Characteristics on Voluntary Disclosure Level in Abu Dhabi Securities Exchange (ADX)

Dr.Yahia Abd Al-Rahman [*]
Dr. Roula Dik [**]
Sarah Khaldon Shamma [***]

(Received 15/ 11/ 2017. Accepted 5 / 3/ 2018)

□ ABSTRACT □

The purpose of this research is to measure the level of voluntary disclosure among listed corporations in Abu Dhabi Securities Exchange (ADX), and to investigate the impact of firm characteristics on such disclosure. In order to achieve this purpose, data was calculated from annual reports and websites during 2015. The dependent variable, the voluntary disclosure, was measured using a set of disclosure indexes: general information, strategy, governance, financial performance, non-financial information, outlook information, employees, corporate social responsibility, environment responsibility, risk management, customers and suppliers. This study examined three firm characteristics which are: size, age, and sector type. EViews 8 program was used when analyzing the data and a multiple regression model was used to estimate the model. The results showed that firms are disclosing 39% of total voluntary disclosure items. Moreover, the regression analysis showed that firm size has a positive and significant effect on the level of voluntary disclosure, while firms in which work in banking sector and real estate sector are less likely to disclose information voluntarily. Other variables has no significant effect.

Keywords: Voluntary Disclosure, Firm Characteristics, Abu Dhabi Securities Exchange (ADX)

[*] **Lecturer at the Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Lecturer at the Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***] **Postgraduate Student (MSc student), Department of Accounting, Faculty of economy, Tishreen University, Lattakia, Syria. Email: saraaa-2009@live.com**

مقدّمة

يعتمد المستثمرون على المعلومات التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية ومواقعها الالكترونية من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويشير الإفصاح الطوعي أو الاختياري Voluntary Disclosure إلى المعلومات الإضافية التي تفصح عنها الشركات إلى جانب المعلومات الإلزامية. تكمن أهمية الإفصاح الطوعي من خلال المنافع التي يقدمها سواء للشركة والمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني. إذ يمكن من خلاله تقييم عمل الشركة وتقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة وأدائها. إلى جانب كونه يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافةً في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، لما لذلك من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة. هذه الأهمية للإفصاح الطوعي دفعت الباحثين لقياس مستوى الإفصاح الطوعي في العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى جانب اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح الطوعي التي من أهمها خصائص الشركة كحجم الشركة وعمرها ونوع الصناعة التي تنتمي لها (البنوك، التأمين، الخدمات، ...). وقد تفاوتت نتائج الدراسات السابقة سواء من حيث الخصائص التي تناولتها أم من حيث طرق قياس الإفصاح الطوعي وغير ذلك.

تهدف الدراسة الحالية لاختبار أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الطوعي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX) في الإمارات العربية المتحدة، وهو سوق تأسس بتاريخ 2000/11/12 وتلتزم الشركات المدرجة فيه (البالغ عددها 65 شركة حتى عام 2015) بمعايير المحاسبة الدولية. كما يعتبر من الأسواق الجاذبة للاستثمارات وذات الرسملة العالية.

- الدراسات السابقة

2-1- الدراسات العربية

- **دراسة (مارق، 2009) بعنوان "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية":**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية (مستوى) ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية، وذلك عن طريق اختيار عينة مكونة من (52) شركة مساهمة سعودية والقيام بدراسة محتوى للتقارير العائدة لها لعام (2005). استخدمت الدراسة قائمة الإفصاح الاختياري المكونة من (60) عنصراً. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تباين حجم الإفصاح الاختياري ونوعيته بين شركات عينة الدراسة، ووجود ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات تتمثل في اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح الاختياري.

- **دراسة (زيود وآخرون، 2011) بعنوان "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية":**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك عبر اختبار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009 لخمس عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المدرجة. استخدم المنهج الإيجابي في قياس مستوى التباين في الإفصاح الاختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة.

وقد بينت نتائج البحث أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

- **دراسة (دحدوح وحمادة، 2014) بعنوان " دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية)":**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف اعتُمد على الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات اللازمة التي وزعت على عينتي الدراسة وهما المدققون الخارجيون المعتمدون في هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية بمعدل (48) استبانة والمدققون الداخليون في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بواقع (44) استبانة. وبلغ عدد الاستبانات المُستردة (40) استبانة من العينة الأولى و(36) استبانة من العينة الثانية. توصل البحث إلى أن الإفصاح الاختياري يُسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات في سوق دمشق للأوراق المالية من وجهة نظر عينتي الدراسة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة.

2-2- الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Hossain and Hammami, 2009) بعنوان "*Voluntary Disclosure in the Annual Reports of An Emerging Country: the Case of Qatar*" (الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية لدولة ناشئة: حالة قطر):**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص الشركة (الحجم، العمر، عدد الفروع، والربحية والأصول الثابتة) على الإفصاح الطوعي لـ 25 شركة مدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية في قطر. تم استخدام قائمة مكونة من 44 بند لقياس الإفصاح الطوعي، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن لحجم الشركة والأصول الثابتة وعمر الشركة وعدد الفروع أثر إيجابي ومعنوي في مستوى الإفصاح الطوعي في حين لم يكن للربحية أثر معنوي.

- **دراسة (Al-Janadi et al., 2012) بعنوان "*The Level of Voluntary Disclosure Practices Among Public Listed Companies in Saudi Arabia and the UAE: Using a Modified Voluntary Disclosure Index*" (مستوى ممارسات الإفصاح الطوعي بين الشركات العامة المدرجة في السعودية والإمارات العربية المتحدة: استخدام مؤشر معدّل للإفصاح الطوعي):**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة مستوى ممارسات الإفصاح الطوعي في السعودية والإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر مُعدّل للإفصاح الطوعي. تم جمع البيانات من التقارير السنوية للسنتين الماليتين (2007،2006)، شملت الدراسة الشركات المدرجة في سوق السعودية وسوق الإمارات للأوراق المالية (سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي)، (88) شركة من سوق السعودية و (59) سوق أبو ظبي و (46) سوق دبي، وبعد استثناء الشركات التي لم يتم الحصول على تقاريرها يصبح عدد شركات العينة (87) شركة من سوق السعودية و(31) أبو ظبي و(32) دبي. تم إعطاء الرقم (2) عند الإفصاح عن العنصر بشكل كامل (كمي ونوعي)، والرقم (1) عند الإفصاح الكمي أو النوعي عن العنصر، و(0) في حال عدم الإفصاح. أظهرت نتائج قياس الإفصاح الطوعي أن مستوى الإفصاح الطوعي منخفض بمعدل (36%) تقريباً لجميع الشركات عينة البحث. كما أشارت النتائج إلى أن الإفصاح الطوعي يفتقر لمعظم عناصر معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية. وبمقارنة نتائج الإفصاح الطوعي بين

الدولتين وُجد أن شركات الإمارات العربية المتحدة لديها إفصاح طوعي أعلى من الشركات السعودية، بمعدل حوالي (42%) لشركات الإمارات العربية المتحدة و(32%) للشركات السعودية.

- دراسة (Soliman, 2013) بعنوان "***Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt***" **(خصائص الشركة ومستوى الإفصاح الطوعي: حالة مصر):**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص الشركات (حجم الشركة، حجم شركة المراجعة، الربحية وعمر الشركة) ومستوى الإفصاح الطوعي لعينة مكونة من 50 شركة مدرجة في بورصة مصر خلال الفترة 2007–2010. تم تطوير قائمة للإفصاح الطوعي شملت 60 بند للإفصاح. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدّد. أظهرت النتائج أن لحجم الشركة والربحية أثر معنوي وإيجابي في مستوى الإفصاح الطوعي، في حين لم يكن لحجم شركة المراجعة وعمر الشركة أثر معنوي في مستوى الإفصاح الطوعي.

- دراسة (Uyar et al., 2013) بعنوان "***Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies***" **(العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح الطوعي للشركة: دليل من الشركات المدرجة في تركيا):**

طُبّقت هذه الدراسة في السوق التركية وهدفت لاختبار العلاقة بين خصائص الشركة (حجم الشركة، عمر الشركة، حجم شركة المراجعة، الرافعة المالية، الربحية، حوكمة الشركة، حجم مجلس الإدارة، المدراء المستقلون، توزع الملكية، ونسبة الملكية المؤسساتية) والإفصاح الطوعي بالتطبيق على 131 شركة مدرجة في بورصة إسطنبول خلال عام 2010. طوّرت الدراسة مقياس للإفصاح الطوعي يتضمن 96 بند للإفصاح. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدّد. أظهرت النتائج أن لحجم الشركة وحجم شركة المراجعة ونسبة المدراء المستقلين وحوكمة الشركات أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح الطوعي، في حين كان للرفع المالي وتوزع الملكية أثر سلبي ومعنوي على مستوى الإفصاح الطوعي. بالمقابل لم يكن للربحية وعمر الشركة وحجم مجلس الإدارة أثر معنوي في مستوى الإفصاح الطوعي.

- دراسة (Alturki, 2014) بعنوان "***Voluntary Disclosure by Saudi Companies***" **(الإفصاح الطوعي من قبل الشركات السعودية):**

اختبرت الدراسة ممارسات الإفصاح الطوعي للشركات السعودية غير المالية المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية (تداول) خلال الفترة (2012–2013) ومدى ارتباط مستوى الإفصاح الطوعي بـ: حجم الشركة، حجم شركة المراجعة، الرافعة المالية، الربحية، وعمر الإدراج. تم تطوير مؤشر للإفصاح الطوعي واستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، اشتملت عينة الدراسة (116) شركة. وجدت النتائج أن الشركات تفصح تقريباً عن 29% من عناصر الإفصاح الطوعي، وعند اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الطوعي وخصائص الشركات بينت نتائج تحليل الانحدار أن حجم الشركة، الربحية، وعمر الإدراج ذات ارتباط إيجابي دال إحصائياً مع مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية، بينما حجم شركة المراجعة، والرفع المالي ليس لها أي ارتباط ذو أهمية نسبية مع مستوى الإفصاح الطوعي.

2-3- مساهمة الدراسة الحالية

ركّزت بعض الدراسات السابقة على قياس مستوى الإفصاح الطوعي مثل (مارق، 2009) (Al-Janadi et al., 2012) (دحدوح وحمادة، 2014) في حين هدفت دراسات أخرى لاختبار العوامل التي تدفع الشركات نحو زيادة مستوى الإفصاح الطوعي لها التي من أهمها خصائص الشركات (Hossain and Hammami, 2009) (Soliman, 2013) (Uyar et al., 2013) (Alturki, 2014). كما تفاوتت الدراسات السابقة من عدّة نقاط

كطريقة قياس مستوى الإفصاح الطوعي، ومن حيث النتائج التي توصلت لها، فعلى سبيل المثال توصلت بعضها إلى كون عمر الشركة يؤثر في مستوى الإفصاح الطوعي (مثل دراسة Hossain and Hammami, 2009) في حين توصلت دراسات أخرى لعدم وجود أثر له (مثل دراسة Soliman, 2013). وأهم ما يميز هذا البحث في كونه لا يهدف فقط لقياس مستوى الإفصاح الطوعي بالتطبيق على سوق أبو ظبي للأوراق المالية وإنما لاختبار أثر بعض خصائص الشركة على مستوى الإفصاح هذا.

- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي[1]:

هل تؤثر خصائص الشركة في مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية؟

يتفرّع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1) هل يؤثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية؟

2) هل يؤثر عمر الشركة على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية؟

3) هل يؤثر نوع القطاع الذي تتبع له الشركة على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية؟

أهمية البحث وأهدافه

الأهمية النظرية:

تكمن أهمية البحث في تباين نتائج بعض الدراسات فيما يخص أثر بعض خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الطوعي بالتالي تقدّم الدراسة الحالية دليلاً جديداً على هذه العوامل، بالإضافة إلى وجود ضعف نسبي في الإفصاح عن الأداء غير المالي في الدول النامية مما يستدعي الحاجة للقيام بهذا البحث.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية التطبيقية للبحث في الفوائد التي يقدمها لإدارة سوق أبو ظبي للأوراق المالية لمعرفة مستوى الإفصاح الطوعي والجوانب التي يوجد قصور فيها من أجل تحفيز الشركات على الإفصاح عنها. كما تبرز أهمية الدراسة للمستثمرين والمتعاملين في سوق أبو ظبي للأوراق المالية من خلال معرفة درجة توفر معلومات كافية ودقيقة تقوم الشركات بالإفصاح عنها طوعياً بما يخدم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، ومعرفة القطاعات التي يرتفع فيها مستوى الإفصاح الطوعي.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي لقياس مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. كما يهدف لاختبار أثر خصائص محددة للشركة (حجم الشركة، عمر الشركة، نوع القطاع الذي تنتمي له الشركة) على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

[1] من الجدير بالذكر أنه تم في هذه الدراسة الاقتصار على ثلاثة خصائص هامة للشركات نظراً لكون هذا البحث يتناول أثر بعض خصائص الشركات وهي: الحجم، العمر، ونوع القطاع. بالرغم من وجود متغيرات أخرى تؤثر في مستوى الإفصاح الطوعي كالربحية والمديونية إلا أنها أكثر ارتباطاً بمؤشرات الأداء وليس كخصائص للشركات.

-فرضيات البحث

انطلاقاً من تساؤلات البحث، تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: كلما ازداد حجم الشركة ازداد مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

الفرضية الثانية: كلما ازداد عمر الشركة ازداد مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

الفرضية الثالثة: يختلف مستوى الإفصاح الطوعي بين القطاعات المختلفة

- الإطار النظري

يعرّف الإفصاح الطوعي بأنه عبارة عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للشركة والتي تزيد عن المتطلبات وتمثل الخيارات الحرة لإدارة الشركة من أجل توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين لاتخاذ القرار (Healy & palepu, 2001). ويرى (Shehata, 2014) أن الإفصاح بشكل عام يقع ضمن فئتين واسعتين: الطوعي والإلزامي. يتكون الإفصاح الإلزامي من المعلومات المفصح عنها من أجل الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح. ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح الطوعي هو أي معلومة يتم الإفصاح عنها زيادة عن الإفصاح الإلزامي. يعد الإفصاح الطوعي الأكثر شيوعا في الواقع العملي بعد الإفصاح الإجباري، وقد حظي الإفصاح الطوعي باهتمام متزايد بدءاً من سبعينيات القرن الماضي لما له من فوائد متعددة (دحدوح وحمادة، 2014).

تكمن أهمية الإفصاح الطوعي من خلال الفوائد التي يقدمها سواء للشركة والمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني. حيث يشكل الإفصاح الطوعي أهمية كبيرة للسوق المالي إذ يمكن من خلاله تقييم عمل الشركة ومساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات والنشاطات كلها مما يخلق أفكاراً لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها عن وصفها، وهو يعمل على تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة وأدائها. كما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. كما يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافةً في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، لما لذلك من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة (دحدوح وحمادة، 2014).

هناك العديد من النظريات التي تفسر ممارسات الإفصاح الطوعي أهمها نظرية الوكالة، نظرية الإشارة، نظرية أصحاب المصالح، والنظرية الشرعية. وفقاً **لنظرية الوكالة Agency Theory**، توجد علاقة وكالة بين المدراء والمساهمين، فالمدراء يمثلون الوكلاء، بينما المساهمين يمثلون الموكلين من وجهة نظر الشركات. تنشأ تكاليف الوكالة من افتراض أن الطرفين (الموكل والوكيل) لديهم مصالح مختلفة. تأتي أهمية الإفصاح الطوعي عن المعلومات من قبل المدراء من كونه يخفض تكاليف الوكالة ويساعد في إقناع المساهمين والأطراف الأخرى بأن المدراء يعملون بالطريقة المثلى (Shehata, 2014). بالنسبة **لنظرية الإشارة Signaling Theory** التي طورت من قبل (Spence,1973)، فإنها تفترض أن الشركات تقوم بإرسال إشارات عن طريق التوسع في الإفصاح للمستثمرين واصحاب المصالح لإثبات تميّز الشركة عن غيرها من الشركات، هذه الإشارات تتيح للمدراء أن يميّزوا أنفسهم عن نظرائهم الأقل تميّزاً، ويصبح الإفصاح الطوعي وسيلة لإثبات هذا التميّز، وبالتالي يتحقق الهدف المنشود من الإفصاح الطوعي في التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات؛ إذ سيقوم الطرف الذي يملك المعلومات (الإدارة)، بإرسالها إلى الأطراف الأخرى التي لا تملك هذه المعلومات. وفقاً **لنظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory** يتوجب على المنظمات أن ترضي جميع أصحاب المصالح من أجل تحقيق أهدافها وتحسين أدائها. لذلك فإن أصحاب المصالح يتوقعون من المنظمات

أن تفصح بشكل طوعي عن البيانات المتعلقة بالمجتمع والبيئة وذلك إلى جانب البيانات عن وضعهم المالي. أما **النظرية الشرعية Legitimacy Theory** فهي تقوم على أساس وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الي تعمل فيه، وتعتبر النظرية مدخلاً هاماً في فهم وتفسير لجوء الشركات إلى الإفصاح الطوعي عن المسؤولية البيئية والاجتماعية لتحسين سمعتها في المجتمع واكتساب شرعيتها منه. حيث تعتبر نظرية الشرعية واحدة من النظريات الهامة التي تشجع الشركات على الإفصاح عن المعلومات الكافية ليس فقط لمستخدمي هذه المعلومات وإنما أيضاً للمجتمع الذي يكون بحاجة لمعرفة أن أنشطة الشركة هي مشروعة وتصب في مصلحة المجتمع (Al-Janadi et al., 2012).

- منهجية البحث

-1- مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث جميع الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، والبالغ عددها (65) شركة حتى عام 2015. وهي مصنّفة إلى تسعة قطاعات: قطاع البنوك بنسبة 22%، وقطاع التأمين بنسبة 26%، وقطاع الصناعة بنسبة 18%، وقطاع الخدمات بنسبة 9%، وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 6%، وقطاع العقارات بنسبة 5% وقطاع الطاقة بنسبة 3% وقطاع الاتصالات بنسبة 5% وقطاع الاستثمار والخدمات بنسبة 6% كما في الجدول رقم (1) الذي يعرض توزّع الشركات محل الدراسة من حيث العدد والنسبة بحسب القطاعات[2].

الجدول 1: توزّع مجتمع البحث ضمن القطاعات أو الصناعات

	القطاع	عدد الشركات	النسبة
1	قطاع البنوك	14	22%
2	قطاع التأمين	17	26%
3	قطاع الصناعة	12	18%
4	قطاع الخدمات	6	9%
5	قطاع السلع الاستهلاكية	4	6%
6	قطاع العقارات	3	5%
7	قطاع الطاقة	2	3%
8	قطاع الاتصالات	3	5%
9	قطاع الاستثمار والخدمات	4	6%
	الإجمالي	65	100%

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية www.adx.ae

2- طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات من مصدرين أساسيين: التقارير السنوية للشركات والمواقع الالكترونية لها، وتعتبر الدراسة الحالية دراسة مسحية. وقد تم جمع البيانات من خلال تحميل التقارير السنوية من موقع سوق أبو ظبي للأوراق المالية (www.adx.ae) إلى جانب الولوج للمواقع الإلكترونية الخاصة بكل شركة على حدى. تشمل فترة الدراسة العام 2015

[2] **يعرض الملحق A أسماء ورموز الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، محل الدراسة.**

وبذلك فإن الدراسة الحالية هي دراسة مسحية مقطعية Cross-Section مثل العديد من الدراسات نذكر منها (Uyar et al., 2013; Alturki, 2014).

3- المتغيرات ونموذج البحث

تستخدم الدراسة الحالية بيانات مقطعية للعام 2015 وتهدف لاختبار أثر خصائص الشركة (الحجم، العمر، نوع القطاع) على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. بذلك فإن مستوى الإفصاح الطوعي هو المتغير التابع، في حين تعبر خصائص الشركة متغيرات مستقلة.

بهدف تقدير العلاقة بين المتغيرات، قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression Model وفق الشكل التالي:

$$\text{Voluntary Disclosure} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Size} + \beta_2 \text{ Age} + \beta_3 \text{ Banking} + \beta_4 \text{ Insurance} + \beta_5 \text{ Industry} + \beta_6 \text{ Services} + \beta_7 \text{ Real Estate} + \varepsilon$$

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة وبقية الرموز في المعادلة المستخدمة في التقدير، يعرض الجدول (2) تعريفاً لهذه المتغيرات وطرق قياسها.

الجدول 2: المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس	الدراسات المرجعية
حجم الشركة	Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(Chakroun and Matwassi, 2012; Bilal et al., 2013; Alturki, 2014)
عمر الشركة	Age	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ إدراج الشركة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية	(Chakroun and Matwassi, 2012; Soliman, 2013; Alturki, 2014)
		نوع القطاع:	(Alfraih and Almutawa, 2014; Aljifri et al., 2014)
البنوك	Banking	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع البنوك والقيمة 0 غير ذلك	
التأمين	Insurance	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع التأمين والقيمة 0 غير ذلك	
الصناعة	Industry	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الصناعة أو السلع الاستهلاكية أو الطاقة والقيمة 0 غير ذلك	
الخدمات	Services	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الخدمات أو الاتصالات أو الاستثمار والخدمات والقيمة 0 غير ذلك	
العقارات	Real Estate	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع االعقارات والقيمة 0 غير ذلك	
ثابت المعادلة	β_0		
حدّ الخطأ	ε		
معاملات التقدير	$\beta_1, \ldots, \beta_7$		

أما المتغير التابع Voluntary Disclosure فهو يعبّر عن مستوى الإفصاح الطوعي الذي تم قياسه باستخدام قائمة مكونة من 75 بند إفصاح بالاستناد إلى العديد من الدراسات السابقة (Hossain and Hammami, 2009; Uyar et al., 2013) ودراسة مارق (2009).

تتضمن القائمة إحدى عشر مؤشراً فرعياً للإفصاح، وكل مؤشر يتضمن مجموعة من البنود وذلك وفق الشكل الآتي[3]: معلومات عامة (6 بنود)؛ استراتيجية الشركة (7 بنود)؛ حوكمة الشركة (11 بند)؛ الأداء المالي (12 بند)؛ المعلومات غير المالية (4 بنود)؛ معلومات النظرة المستقبلية (7 بنود)؛ الموظفين (8 بنود)؛ المسؤولية الاجتماعية (5 بنود)؛ المسؤولية البيئية (4 بنود)؛ إدارة المخاطر (7 بنود)؛ الزبائن والموردين (4 بنود).

تم قياس مستوى الإفصاح الطوعي من خلال تحليل محتوى للقوائم والتقارير السنوية والمواقع الالكترونية باستخدام عملية الترميز الثنائي Dichotomous Procedure، حيث يتم إعطاء القيمة 1 في حال كانت الشركة تفصح عن البند المذكور في القائمة، والقيمة 0 في حال لم تكن الشركة تفصح عن البند المذكور في القائمة. تم حساب مؤشر الإفصاح الطوعي لكل شركة على حدة من خلال قسمة عدد البنود المفصح عنها من قبل الشركة إلى إجمالي عدد البنود وفق الصيغة الآتية (Alturki, 2014):

$$\text{مؤشر الإفصاح الطوعي} = \frac{\text{عدد البنود المفصح عنها طوعياً من قبل الشركة}}{\text{إجمالي عدد البنود}}$$

تتراوح قيمة المؤشر بين الـ 0 (أدنى مستوى للإفصاح الطوعي) و 1 (أعلى مستوى للإفصاح الطوعي).

4- الأساليب الإحصائية المتبعة

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة من أجل عرض التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة من مستوى القياس الكمّي، في حين تم استخدام التكرارات المطلقة والنسبية لعرض التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة من مستوى القياس النوعي.

بهدف اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS)، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity Test من خلال عرض مصفوفة الارتباط واستخدام ل تضخم التباين Variance Inflation Factors (VIF). إلى جانب ذلك لا بد للتأكد من صحة النموذج المقدّر باستخدام بيانات مقطعية من إجراء اختبارات لتشخيص النموذج Diagnostic Tests وهي: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test، اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity. تم استخدام برنامج EViews 8 لإجراء جميع الاختبارات.

النتائج والمناقشة

1- مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

يعرض الجدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر فرعي من مؤشر الإفصاح الطوعي. كما يعرض الملحق عدد ونسبة الشركات التي تفصح عن كل بند من بنود الإفصاح الطوعي.

[3] انظر الملحق B الذي يعرض بنود الإفصاح الطوعي.

يُلاحظ أن أكثر المحاور إفصاحاً هي ثلاثة محاور: محور المعلومات العامة (متوسط 0.87179)، ومحور الحوكمة (متوسط 0.70490) ومحور إدارة المخاطر (متوسط 0.64615). فيما يتعلق بمحور المعلومات العامة يلاحظ (من الملحق) أن أكثر من 70% من الشركات تفصح عن المعلومات التاريخية للشركة والمنتجات الأساسية والملخص باللغة الإنكليزية عن التقرير السنوي وعنوان البريد الإلكتروني. أما بما يتعلق بمحور حوكمة الشركات، فإن أكثر من 70% من الشركات تفصح عن قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وتفاصيل عنهم وقائمة بكبار المدراء إلى جانب مهام لجنة المراجعة وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة. بالنسبة لمحور إدارة المخاطر فهو أيضاً من أكثر المحاور إفصاحاً حيث أن أكثر من 70% من الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية تفصح عن السياسة العامة للمخاطر وهيكل إدارة المخاطر.

من جانب آخر، كان مستوى الإفصاح الطوعي متدني في المحاور الآتية: محور النظرة المستقبلية (متوسط 0.01978)، ومحور الموظفين (متوسط 0.16154)، ومحور المسؤولية البيئية (متوسط 0.13077) ومحور الزبائن والموردين (متوسط 0.05769). بالنسبة لمحور النظرة المستقبلية نلاحظ (من الملحق) أن جميع البنود تفصح عنها أقل من 5% من الشركات كما أنها لا تفصح عن توقعات المبيعات وتوقعات الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات الجديدة. أما بما يخص محور الموظفين فيوجد مستوى منخفض للإفصاح حول أعداد الموظفين وسياسة السلامة والأنشطة المرتبطة بالموظفين، كما يلاحظ أنه دون الـ 5% من الشركات تفصح عن الحوادث والتصنيف الوظيفي للموظفين كما أنه لا يوجد إفصاح حول أعمار الموظفين. بما يخص المسؤولية البيئة، يلاحظ مستوى منخفض من الإفصاح الطوعي المرتبط بالبيئة حيث أنه دون الـ 5% من الشركات تفصح عن الجوائز والشهادات المرتبطة بالبيئة والتعليم البيئي ولا يوجد إفصاح حول المنتجات الصديقة للبيئة. أيضاً مستوى الإفصاح الطوعي متدني حول محور الزبائن والموردين حيث أنه دون الـ 10% من الشركات تفصح عن الزبائن الرئيسيين كما أنه لا يوجد إفصاح حول الموردين الرئيسين.

الجدول 3: مؤشرات الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

مؤشر الإفصاح الطوعي	عدد بنود الإفصاح	الوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح	الانحراف المعياري
مؤشر الإفصاح عن معلومات عامة	6	0.87179	0.13747
مؤشر الإفصاح عن استراتيجية الشركة	7	0.26593	0.19541
مؤشر الإفصاح عن حوكمة الشركة	11	0.70490	0.23179
مؤشر الإفصاح عن الأداء المالي	12	0.38846	0.12261
مؤشر الإفصاح عن المعلومات غير المالية	4	0.26154	0.19481
مؤشر الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية	7	0.01978	0.07937
مؤشر الإفصاح عن الموظفين	8	0.16154	0.13751
مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	5	0.42154	0.36250
مؤشر الإفصاح عن المسؤولية البيئية	4	0.13077	0.15378
مؤشر الإفصاح عن إدارة المخاطر	7	0.64615	0.21295
مؤشر الإفصاح عن الزبائن والموردين	4	0.05769	0.13087
المؤشر الكلي للإفصاح الطوعي	75	0.39159	0.09072

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج تحليل المحتوى وباستخدام برنامج Excel

يُلاحظ بشكل عام من القيمة المتوسطة لمؤشر الإفصاح الطوعي (0.39159) أن مستوى الإفصاح الطوعي دون الوسط في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وهو قريب من مستوى الإفصاح الذي توصلت له دراسة (Al-Janadi et al., 2012) في سوق الإمارات حيث بلغ مستوى الإفصاح الطوعي وفقاً لهذه الدراسة (0.4185). وبالمقارنة مع دراسات أخرى، فقد كان مستوى الإفصاح الطوعي في سوق أبو ظبي أقل من مثيله في تركيا الذي بلغ (0.44) في دراسة (Uyar et al., 2013) وأعلى من مثيله في مصر (0.3192) كما في دراسة (Soliman, 2013)، إلى جانب كونه أعلى من مثيله في قطر (0.3684) كما في دراسة (Hossain and Hammami, 2009)، وأعلى من مثيله في السعودية (0.29) كما في دراسة (Alturki, 2014).

للمقارنة بين مستوى الإفصاح الطوعي بين القطاعات المختلفة، فإن الجدول (4) يعرض وصفاً إحصائياً لمستوى الإفصاح بشكل مقارن بين هذه القطاعات. يلاحظ من الجدول أن أعلى مستوى للإفصاح كان في قطاع الطاقة بمتوسط بلغ (0.54667)، وهو ما يبرّر بكون قطاع الطاقة له ارتباط أكثر من غيره في البيئة والمجتمع نتيجة الملوثات والانبعاثات الناتجة عن طبيعة العمل وهو ما يدفع الشركات في هذا القطاع للإفصاح الطوعي أكثر من غيرهم. أما أدنى مستوى للإفصاح فكان في قطاع البنوك بمتوسط بلغ (0.35333) ويبرّر ذلك بكون قطاع البنوك من القطاعات المالية التي ترتبط أنشطتها بعمليات الإيداع والقروض والسلف وغيرها من الخدمات المصرفية وبالتالي يختلف طبيعة نشاطها عن طبيعة عمل المنشآت الصناعية والقطاعات الأخرى التي لها مسؤولية أكبر تجاه البيئة والمجتمع. أما بما يخص بقية القطاعات فقد تراوح متوسط الإفصاح فيها بين 0.36 و0.5.

الجدول 4: مستوى الإفصاح الطوعي بحسب القطاع

	القطاع	العدد	متوسط مؤشر الإفصاح	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
1	قطاع البنوك	14	0.35333	0.58667	0.2	0.10992
2	قطاع التأمين	17	0.38431	0.48	0.24	0.05816
3	قطاع الصناعة	12	0.39	0.49333	0.18667	0.08828
4	قطاع الخدمات	6	0.40445	0.46667	0.34667	0.04745
5	قطاع السلع الاستهلاكية	4	0.4	0.56	0.30667	0.11049
6	قطاع العقارات	3	0.41333	0.48	0.30667	0.09333
7	قطاع الطاقة	2	0.54667	0.57333	0.52	0.03771
8	قطاع الاتصالات	3	0.49333	0.61333	0.38667	0.11392
9	قطاع الاستثمار والخدمات	4	0.36334	0.50667	0.28	0.10118

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج تحليل المحتوى وباستخدام برنامج Excel

2- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

يعرض الجدول (5) وصفاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة. بلغ متوسط حجم الشركات مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قيمة (21.99271) أو 27065.62 مليون درهم إماراتي، بأعلى قيمة قدرها (26.73101) باللوغاريتم الطبيعي أو 406564 مليون درهم إماراتي، وبأدنى قيمة (19.2014) باللوغاريتم الطبيعي أي 218.304 مليون درهم إماراتي. هذا الفارق الكبير بين أحجام الشركات جعل من قيمة الانحراف المعياري مرتفعة حيث بلغت (1.79616) باللوغاريتم الطبيعي أي 67386.514 مليون درهم إماراتي.

بالنسبة لعمر الشركات منذ تاريخ إدراجها في السوق، فقد بلغ متوسط أعمارها ما يقارب 12 سنة (2.44914 باللوغاريتم الطبيعي) بانحراف معياري قدره 3 سنوات تقريباً (0.28021 باللوغاريتم الطبيعي). حيث توجد 15 شركة تعتبر من أقدم الشركات (تأسس معظمها بتاريخ 2000/11/14) حيث بلغ عدد سنوات إدراجها 15 سنة، في حين تعد شركة الوطنية للتكافل من أحدث الشركات (أدرجت بتاريخ 2011/11/13) حيث بلغ عدد سنوات إدراجها 4 سنوات.

بما يخص القطاعات، فقد تم دمج كل من قطاع الاستثمار والخدمات وقطاع الاتصالات مع قطاع الخدمات، كما تم دمج قطاعي السلع الاستهلاكية والطاقة مع قطاع الصناعة نظراً لاحتوائها على عدد قليل من الشركات ولتخفيض عدد القطاعات للدراسة التطبيقية. بذلك أصبح قطاع البنوك (21.5%)، قطاع التأمين (26.2%)، قطاع الصناعة (27.7%)، قطاع الخدمات (20%)، وقطاع العقارات (4.6%).

الجدول 5: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجزء A: المتغيرات الكمية

المتغيرات	متوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
مؤشر الإفصاح الطوعي Voluntary Disclosure	0.39159	0.61333	0.18667	0.09072
حجم الشركة Size	21.99271	26.73101	19.2014	1.97616
عمر الشركة Age	2.44914	2.77259	1.38629	0.28021

الجزء B: المتغيرات النوعية

نوع الصناعة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
البنوك Banking	14	21.5%
التأمين Insurance	17	26.2%
الصناعة Industry	18	27.7%
الخدمات Services	13	20%
العقارات Real Estate	3	4.6%

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

3- مصفوفة الارتباط ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد

قبل عرض نتائج الانحدار، لا بد من التحقّق من عدم وجود مشكلة ارتباط خطّي متعدد بين المتغيرات المستقلة. يمكن التحقق من ذلك باستخدام طريقتين هما: مصفوفة الارتباط وعامل اتضخم التباين Variance Inflation Factors (VIF). يعرض الجدول (6) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث تظهر مشكلة ارتباط خطي متعدد عندما تكون قيم معاملات الارتباط أعلى من 0.8 أو 0.9 (Bryman and Cramer, 1997). نلاحظ من الجدول 6 أن قيم جميع معاملات الارتباط جميعها منخفضة ودون الـ 0.7 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدّد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول 6: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	حجم الشركة	عمر الشركة	البنوك	التأمين	الصناعة	الخدمات	العقارات
حجم الشركة	1						
عمر الشركة	0.377208	1					
البنوك	0.671621	0.139499	1				
التأمين	-0.474950	-0.227093	-0.311805	1			
الصناعة	-0.192469	0.102404	-0.324240	-0.368291	1		
الخدمات	0.004605	0.121908	-0.261968	-0.297560	-0.309426	1	
العقارات	0.080619	-0.248463	-0.115251	-0.130909	-0.136129	-0.109985	1

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 8

إلى جانب مصفوفة الارتباط، يعرض الجدول (7) نتائج عامل تضخم التباين. فإذا كانت قيمة عامل تضخم التباين VIF أكبر من 10 كان ذلك دليلاً على وجود محتمل لمشكلة الارتباط الذاتي (Neter et al., 1989). حيث نلاحظ أن جميعها أقل من 10 وهو دليل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد.

الجدول 7: عامل اتضخم التباين

المتغيرات المستقلة	عامل تضخم التباين VIF
حجم الشركة Size	2.699383
عمر الشركة Age	1.388090
البنوك Banking	4.940434
التأمين Insurance	6.048890
الصناعة Industry	6.056451
الخدمات Services	4.866120

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 8

4- نتائج تحليل الانحدار المتعدد

يعرض الجدول (7) نتائج نموذج الانحدار المتعدّد. يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.3298 وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسّر 33% من التباين في مؤشر الإفصاح الطوعي[4]. بلغت قيمة اختبار فيشر F-statistic (4.757212) بمستوى معنوية (0.000527) وهو دون الـ 0.05 مما يشير إلى معنوية نموذج الانحدار

[4] **تجدر الإشارة إلى أنه توجد نسبة 67% من التغيرات الحاصلة في مؤشر الإفصاح الطوعي تعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدخالها في النموذج، حيث تم الاقتصار في الدراسة الحالية على بعض خصائص الشركات الهامة فقط، في حين أن متغيرات أخرى كالربحية والمديونية كان يمكن إدخالها أن يرفع من قيمة معامل التحديد إلا أنها أكثر ارتباطاً بمؤشرات الأداء وليس كخصائص للشركات. لذلك تم في التوصيات ذكر إمكانية تناول هذه العوامل وغيرها في دراسات مستقبلية.**

أي أن المتغيرات المستقلة بمجملها تؤثر بشكل معنوي في مؤشر الإفصاح الطوعي. كما بلغت قيمة مؤشر اختبار درين واتسن (2.123084) وهي قريبة من الـ 2 مما يشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

يلاحظ من النتائج وجود ثلاثة متغيرات تؤثر بشكل معنوي في مستوى الإفصاح الطوعي وهي: حجم الشركة، وقطاع البنوك، وقطاع العقارات.

يلاحظ أن لحجم الشركة أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح الطوعي، فكلما ازداد حجم الشركة ارتفع مستوى الإفصاح الطوعي، فقد بلغت قيمة المعلمة (0.037435) وهو ما يشير إلى أن زيادة قدرها 1 % في حجم الشركة تؤدي إلى زيادة قدرها 0.037% في مستوى الإفصاح الطوعي. تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات (Hossain & Hammami, 2009; Soliman, 2013; Uyar et al., 2013). بذلك نقبل الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على وجود أثر إيجابي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح الطوعي.

لم يكن لعمر الشركة أثر معنوي في مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وهو ما جاء متوافقاً مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (Soliman, 2013) في مصر، ودراسة (Uyar et al., 2013) في تركيا. بذلك فإننا نرفض الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على وجود أثر إيجابي لعمر الشركة على مستوى الإفصاح الطوعي.

كما تظهر النتائج أن الشركات ضمن قطاع البنوك وقطاع العقارات هي أقل احتمالاً أن تفصح طوعياً عن بياناتها وذلك نظراً لطبيعة نشاط هذه القطاعات التي يختلف طبيعة نشاطها عن طبيعة عمل المنشآت الصناعية ومنشآت الطاقة التي لها مسؤولية أكبر تجاه البيئة والمجتمع. كما يمكن القول أن الشركات في قطاع العقارات قد تخشى من الإفصاح كي لا تكشف عن تكاليف الممتلكات للمنافسين. لذلك، فإننا نقبل الفرضية الثالثة للدراسة التي تنص على كون مستوى الإفصاح الطوعي يختلف بحسب نوع الصناعة.

الجدول 8: نتائج الانحدار الخطي المتعدد

	المعلمات Coefficient	إحصائية t-Statistic	قيمة الاحتمال Prob.
حجم الشركة Size	0.037435	4.617077	0.0000***
عمر الشركة Age	-0.030890	-0.753337	0.4543
البنوك Banking	-0.115206	-2.201858	0.0317**
التأمين Insurance	0.062892	1.161319	0.2503
الصناعة Industry	0.057153	1.073889	0.2873
الخدمات Services	0.036999	0.693296	0.4909
ثابت المعادلة C	-0.370923	-2.131019	0.0373**
معامل التحديد R square = 0.329815			
قيمة اختبار F-statistic = 4.757212			
معنوية النموذج Prob(F-statistic) = 0.000527			
قيمة اختبار درين واتسن Durbin-Watson stat = 2.123084			

ملاحظات: تعبّر *** و** عن مستوى معنوية 1% و5% على التوالي. إن متغير قطاع العقارات يعبر عنه بثابت المعادلة.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 8

للتأكد من تحقق شروط الانحدار الخطي، تم إجراء اختبارات تشخيص النموذج وهي: اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار عدم تجانس التباين. يعرض الجدول (8) نتائج هذه الاختبارات حيث يُلاحظ أن قيم الاحتمال Probability أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يشير إلى قبول الفرضيات العدم لهذه الاختبار التي تنص على أن النموذج سليم إحصائياً.

الجدول 8: اختبارات تشخيص نموذج الانحدار المتعدّد

	قيمة مؤشر الاختبار	قيمة الاحتمال .Prob
اختبار التوزيع الطبيعي	4.065515	0.130974
اختبار الارتباط الذاتي	0.965308	0.3871
اختبار عدم تجانس التباين	1.332562	0.2576

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 8

الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة للبحث في أثر خصائص الشركة (الحجم، العمر، ونوع الصناعة) على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. يشمل مجتمع البحث جميع الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، والبالغ عددها (65) شركة حتى عام 2015. تستخدم الدراسة الحالية بيانات مقطعية للعام 2015، وقد تم جمع البيانات من مصدرين أساسيين: التقارير السنوية للشركات والمواقع الالكترونية لها. تم قياس مستوى الإفصاح الطوعي باستخدام قائمة مكونة من 75 بند إفصاح موزّعة على إحدى عشر مؤشراً فرعياً للإفصاح الطوعي. تم تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدّد.

أظهرت النتائج أن الشركات تفصح بالمتوسط عن 39% من بنود الإفصاح الطوعي، وأن أكثر المحاور إفصاحاً هي ثلاثة محاور: محور المعلومات العامة (متوسط 0.87179)، ومحور الحوكمة (متوسط 0.70490) ومحور إدارة المخاطر (متوسط 0.64615). من جانب آخر، كان مستوى الإفصاح الطوعي متدني في المحاور: محور النظرة المستقبلية (متوسط 0.01978)، ومحور الموظفين (متوسط 0.16154)، ومحور المسؤولية البيئية (متوسط 0.13077) ومحور الزبائن والموردين (متوسط 0.05769). عند المقارنة بين مستوى الإفصاح الطوعي بين القطاعات المختلفة، فإن أعلى مستوى للإفصاح كان في قطاع الطاقة بمتوسط بلغ (0.54667)، أما أدنى مستوى للإفصاح فكان في قطاع البنوك بمتوسط بلغ (0.35333).

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن لحجم الشركة أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، في حين لم يكن لعمر الشركة أثراً معنوياً في مستوى الإفصاح الطوعي. كما أظهرت النتائج أن الشركات ضمن قطاع البنوك وقطاع العقارات هي أقل احتمالاً أن تفصح طوعياً عن بياناتها وذلك نظراً لطبيعة نشاط هذه القطاعات التي يختلف طبيعة نشاطها عن طبيعة عمل المنشآت الصناعية ومنشآت الطاقة التي لها مسؤولية أكبر اتجاه البيئة والمجتمع.

توصي الباحثة بزيادة اهتمام الشركات والتوعية بالجوانب التي قلّما تفصح عنها الشركات بشكل طوعي بالرغم من كونها هامة جداً وهي النواحي المرتبطة بالبيئة والمجتمع كالإفصاح حول المسؤولية البيئية والإفصاح حول الموظفين وسلامتهم. كما توصي الدراسة بقيام سوق أبو ظبي للأوراق المالية بتحفيز الشركات على الاهتمام بالإفصاح الطوعي

ودفع هذه الشركات نحو زيادته بما في ذلك من فائدة للسوق وللمجتمع وأصحاب المصالح المختلفة. كما توصي الدراسة باختبار أثر المزيد من خصائص الشركات والعوامل الأخرى المؤثرة في مستوى الإفصاح الطوعي كالربحية والمديونية وغيرها في الدراسات المستقبلية.

المراجع

دحدوح، حسين أحمد؛ وحمادة، رشا أنور. *دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية)*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2014، ص. ص. 187-219.

زيود، لطيف؛ والعثمان، محمد؛ وعيسى، ريم. *مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، عدد 3، 2011.

مارق، سعد محمد. *قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 23، عدد 1، 2009، ص. ص. 131-174.

سوق أبو ظبي للأوراق المالية www.adx.ae

ALFRAIH, M. M.; AND ALMUTAWA, A. M. *Firm-Specific Characteristics and Corporate Financial Disclosure: Evidence from an Emerging Market*. American Research Institute for Policy Development. Vol. 2, No. 3, 2014, pp. 55-78. http://dx.doi.org/10.15640/ijat.v2n3a4

AL-JANADI, Y.; RAHMAN, R. A.; AND OMAR, N. H. *The Level of Voluntary Disclosure Practices Among Public Listed Companies in Saudi Arabia and the UAE: Using a Modified Voluntary Disclosure Index*. International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 9 , No. 2, 2012, pp. 181-201.

ALJIFRI, K., ALZAROUNI, A., NG, C., & TAHIR, M. I. *The Association Between Firm Characteristics and Corporate Financial Disclosures: Evidence from UAE Companies.* The International Journal of Business and Finance Research, 8(2), 2014, pp. 101 -123.

AL-SHAMMARI, B. *Voluntary disclosure in Kuwait corporate annual reports.* Review of Business Research, Vol. 1, 2008, pp. 10 −30.

ALTURKI, K. H. *Voluntary Disclosure by Saudi Companies.* Research Journal of Finance and Accounting. Vol. 5, No. 20, 2014, pp. 77-94.

BILAL; TUFALL, S.; KHAN, JAVARIA; ABBAS, A.; SAEED, A. *The Association Between Firm-Specific Characteristics And Corporte Disclosure: Evidence From Pakistan.* Journal of Contemporary Issues in Business Research. Vol. 2 (4), 2013, pp.124-134.

BRYMAN, A., & CRAMER, D. *Quantitative data analysis with SPSS for windows*. London: Routledge. 1997.

CHAKROUN, R. & MATOUSSI, C, *Determinants of the Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of the Tunisian Firms*. Accounting and Management Information Systems, vol. 11(3), 2012, pp.. 335–370.

HEALY, P. M. AND PALEPU, K. G. (2001). *Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and The Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature.* Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, pp. 405-440.

HOSSAIN, M. AND HAMMAMI H. *Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar*. Advances in Accounting, in corporating Advances International Accounting. Vol. 25, 2009, pp. 255-265.

MENSAH, BEN K. *Association between firm-specific characteristics and levels of disclosure of financial information of rural banks in the Ashanti region of Ghana.* Journal of Applied Finance & Banking. Vol. 2 (1), 2012, pp.69-92.

NETER, J., WASSERMAN, W., & KUTNER, M. H. *Applied linear regression models*, 2nd edition Homewood, III: Richard D. Irwin. 1989.

SHEHATA, N. F. *Theories and Determinants of Voluntary Disclosure*. Accounting and Finance Research, Vol 3, No. 1, 2014, pp. 18-26.

SOLIMAN, M. M. *Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt.* Research Journal of Finance and Accounting. Vol. 4 (17), 2013, pp. 71-80.

SPENCE, M. *Job market signaling.* Quarterly Journal of Economics, 87(3), 1973, pp. 355–374 http://dx.doi.org/10.2307/1882010

UYAR, A.; KILIC, M.; BAYYURT, N. *Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies*. Intangible Capital. Vol. 9 (4), 2013, pp. 1080-1112.